

"رينو" تلغي تعويضات بـ 30 مليون يورو لكارلوس غصن

وتبلغ قيمتها الآن 26 مليون يورو (29 مليون دولار) بموجب مقترحات تدعمها الحكومة الفرنسية - أكبر مساهم في الشركة. ومن المرجح أيضاً أن يلغي مجلس الإدارة بنحاً لمدة عامين بقيمة تتراوح بين أربعة إلى خمسة ملايين يورو إلى "غصن"، الذي أجبر على الاستقالة في يناير بعد اعتقاله في اليابان بسبب ارتكابه مخالفات مالية.

يخطط مجلس إدارة "رينو" لإلغاء دفع حوالي 30 مليون يورو (33,9 مليون دولار) عبارة عن رواتب موجهة ومكافأة نهاية الخدمة للرئيس السابق "كارلوس غصن"، ويأتي هذا بالتزامن مع اجتماع المديرين اليوم للموافقة على حسابات السنة كاملة. وقالت مصادر مطلعة لـ "فاينانشال تايمز" إن "رينو" ستلغي نحو 460 ألف سهم أداء مملوكة لـ "غصن" منذ 2014-2015.

كلية الحقوق استعرضت الصيغة القانونية للصفقة وناقشت أبعادها الاقتصادية وانعكاساتها على الأسواق

اندماج "بيتك- المتحد" يخدم الاقتصاد الكلي ورؤية "كويت 2035"

السعدون: الصفقة تعزز فرص تطوير المصرفية الإسلامية وتخلق وظائف جديدة للكويتيين

الموسى: الكويت تحتاج إلى MEGA BANK ولا توجد تجارب سيئة في هدر أموال البنوك

كتب - محمود شندي:

قال رئيس مجلس إدارة شركة الشال للاستشارات جاسم السعدون، إن الاقتصاد الكلي سيقف استفادة كبيرة من عملية اندماج بيت التمويل الكويتي مع البنك الأهلي المتحد، وذلك في إطار تحول الكويت إلى مركز مالي إقليمي في المنطقة عبر إنشاء كيان مالي مصرفي كبير، مشيراً إلى ضرورة إيجاد مصارف ضخمة في الكويت، وذلك في إطار الخطة الاستراتيجية للدولة في قطاع النفط، وكذلك رؤية الكويت الجديدة 2035 التي تستهدف استثمار 900 مليار دولار خلال تلك الفترة.

وأضاف السعدون في كلمته خلال الحلقة النقاشية التي نظمتها كلية الحقوق بجامعة الكويت بعنوان، "حول الصيغة القانونية والاهداف الاقتصادية للصفقة بيتك والأهلي المتحد"، أن إنشاء كيان مصرفي إسلامي موحد يعمل في 9 أسواق سيزعم من القدرة على تصدير العملة الكويتية ويعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح ويخدم أهداف الاقتصاد الكلي.

وأوضح السعدون أن تحول الكويت إلى مركز مالي منافس يعتبر هدف رئيسي للمشروع التنموي الرسمي للدولة، والمراكز المالية تحتاج إلى مؤسسات مالية ضخمة، وتحول الكيان الموحد إلى أكبر المصارف الكويتية في حجم أصوله، وسادس مصرف في منطقة الخليج، ونوه إلى أن مشروع الاندماج سيساهم في ردم فجوة خلل الإنتاج في هيكل الاقتصاد، أو زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوينه، بالإضافة إلى أنه سيساهم في المستقبل أيضاً في سد فجوة الخلل المالي عند الرغبة في فرض ضرائب أرباح أودخل لاقتا إلى أنه سيسد خلل في ميزان العمالة، وهو ما سيعدم موقع الكويت كمركز مالي وتجاري، كما سيزعم من فرص تطوير المصرفية الإسلامية في الكويت ويخفض تكاليف الخدمة كما يطورها. وأشار إلى أن الاندماج يعني انتقال المقر الرئيسي للكيان الموحد إلى الكويت، وتحت رقابة بنك الكويت المركزي، مبيناً أن الكويت تفرض على القطاع المالي نسباً مرتفعة للعمالة الكويتية، والتي تبلغ 70 في المئة خلال 2019 وهو ما يعني توظيف أكبر لفرص العمل.

وأضاف أن هناك علاقة طردية بين حجم المصرف وقدرته على توظيف أكثر التقنيات وأساليب الإدارة المتطورة، ويسهفه على ذلك قاعدته الرأسمالية العميقة، وموقفه التفاوضي وهو أمر يحتاجه الاقتصاد الكلي، في ظل المنافسة الشرسية من اقتصاديات الجوار، مستشهداً بتجربة استحواد بنك الكويت الوطني، على حصة أغلبية في بنك بوبيان، والتي عززت ربحية الوطني وساهم في التطوير

الإداري لبوبيان. ونوه إلى أن عملية الاندماج ستحقق دعم عنصر القوة لدى "بيتك" بما يعني تحقيق الارتفاع الآتي في أرباحه من اليوم الأول وينسبة 25 في المئة، واستمرراً تحقيق مكونات المتحد بعد ارتفاع قيمة الاستثمار لمساهمي في البورصة. وأضاف أن الكيان الجديد بعد الاندماج سيكون مملوكاً لنسبة 37,7 في المئة لمؤسسات حكومية وشبه حكومية، ولا يتبقى من كبار المساهمين سوى 3 منها فقط، مضيقاً أن المصارف الكويتية، مثل في المرتبة الرابعة بين المصارف الخليجية لجهة حجم أصولها حيث تستحوذ على 12,2 في المئة فيما تستحوذ الإمارات على 31,1 في المئة، والسعودية 26,4 في المئة وقطر 20,4 في المئة.

ولفت السعدون إلى أن هناك فكرة اختبار الأهلي المتحد جاءت بعد طلب بيتك من المستشار العالمي جولد مان ساكس أن يبحث في خيارات الاندماج أو الاستحواد و قدن عرضاً بنحو 27 هدف تم اختصارها إلى 3 أهداف، وقد لا يكون الأهلي المتحد الخيار الأفضل إلا لأن احتمال اتمام العملية كان قريباً من المستحيل للخيارين الآخرين بينما المتحد يفي بالغرض وهناك تجانس بين الملك.

حصيلة الاندماج ايجابية

وأوضح السعدون أنه في حالة وجود معلومات غير معلنة أو تعارض في المصالح أو ملكيات مستترة تعتبر جريمة، ولن أقف معها، ويجب أن يعاقب من ارتكبها، مبيناً أن حصيلة الاندماج تعتبر ايجابية ولها العديد من الفوائد والمصالح، رغم احتمالية وجود بعض المخاطر إلا أن البنك المركزي سيعمل على دراسة تلك المخاطر، لاسيما أن الصفقة مرت بمرحلة 12متمتة تم التدقيق خلالها وسيتم التدقيق على بقية المراحل.

ونوه إلى أنه على الرغم من الريادة المصرفية للكويت، إلا أنها تأخرت في الإنجازات، وإذا لم يتم تنفيذ هذا الاندماج، فإن هناك عمليات أخرى ستتم في الخليج يحجم أكبر من اندماجنا ستسببنا بصورة تظل من قدرتنا التنافسية، مؤكداً أن وجود كيان مصرفي ضخم موحد وكبير يزيد من قدرته على امتصاص الصدمات ومواجهة المخاطر لاقتا إلى أن المصارف الإسلامية عمرها 6 عقود فقط بينما المصارف التقليدية فيبلغ عمرها 6 قرون، إلا أن البنوك الإسلامية قادرة على تحقيق نمو كبير في المستقبل.

وأوضح أن سهم بيتك حقق أعلى سيولة في بورصة الكويت خلال 2018 وارتفع سعره بنسبة 6,3 في المئة، وبلغ معدل دورانها 16,6 في المئة، فيما كانت سيولة الأهلي المتحد جيدة ولكنها أقل من



(تصوير-رزق توفيق)

المشاركون في الحلقة النقاشية الخاصة بصفقة الاندماج

سيولة بيتك، وفسر سهم المتحد في نهاية العام 2,4 في المئة، بينما كان معدل دورانها 13,9 في المئة.

من جهته، قال رئيس مجلس الإدارة السابق في البنك التجاري علي الموسى، إن المصارف تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ومجم عمالة ضخم، وهو ما قد يتحقق مع عملية الاندماج، وأنا شخصياً مويد لعملية الدمج، لاسيما أننا متأخرين في العمل المصرفي الإسلامي. وزاد الموسى "نحن في الكويت، بحاجة إلى (ميجا بنك)، إذ بات أمراً أكثر من ضروري خصوصاً وأن العملية المصرفية عالمياً تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة جداً".

ونوه الموسى إلى أنه لا توجد عملية اندماج يمثل هذا الحجم دون وجود مخاطر، ولكن لا يمكن البناء واتخاذ القرار وفقاً لشكوك أيضاً، مؤكداً أنه لا توجد تجارب سيئة أو إهدار في قطاع البنوك لأنها أموال الأفراد. وأكد أن البنك المركزي لن يسمح بمرور الصفقة دون تدقيق، كما أن من الممكن أن يكون هناك مصالح لأطراف عدة بشرط أن لا تكون على حساب الآخرين، مبيناً أن البنك المركزي البحريني ذو مهنية عالية ولن يغامر في عملية بهذا الحجم.

من جهته، قال استاذ القانون الجنائي لأسواق المال، في كلية الحقوق د. حسين بوعركي، "إن مسألة تعارض المصالح هي أمر بالغ الدقة وليس هامشي، هناك عدة قوانين تحكم الأمر، ومؤسسات رقابية منوط بها مراقبة عملية الاندماج".

ولفت إلى أن تنظيم العملية يتم عبر الفحص الذاتي للجهة، والذي يتضمن الموقف القضائي لكلا البنكين، والتدقيقات المالية، والأصول والخضوم، موضحاً أنه "ليس هناك ثمة حديث عن تعارض المصالح ما لم يكن هناك ضرر ثابت على مصلحة الشركة".

بنك الكويت المركزي يوافق مبدئياً على الاندماج



أعلن بيت التمويل الكويتي عن "بيتك" موافقة بنك الكويت المركزي المبدئية على إبراء أعمال الفحص الذاتي للجهة بصفقة استحواد "بيتك" على البنك الأهلي المتحد البحريني.

وكان بيتك قد أعلن الشهر الماضي، موافقته مبدئياً على متوسط تبادل الأسهم الأولى مع البنك الأهلي المتحد البحريني، بواقع 2,33 سهم في الأخير مقابل سهم واحد من "بيتك". وقع بنك بيت التمويل الكويتي "بيتك"، والأهلي المتحد - البحريني، اتفاقية في 22 يوليو الماضي لدمج عملياتهما في كيان واحد بأصول تبلغ 92 مليار دولار. وقال رئيس مجلس إدارة "بيتك" آنذاك حمد المزروعى، إن الإجراءات المتعلقة بعملية الاستحواد على البنك الأهلي المتحد "ماضية قدماً".

ترسية مناقصة بـ 7,83 مليون دينار على تابعة لـ "السلام القابضة"

أعلنت شركة مجموعة السلام القابضة عن ترسية مناقصة بقيمة 7,83 مليون دينار (25,8 مليون دولار) على شركة الساري الوطنية للتجارة العامة والمقاولات، التابعة والمملوكة لـ "السلام" بنسبة 51٪. وقالت الشركة في إفصاح للبورصة، أمس إن المناقصة تتعلق بالقيام بأعمال النظافة العامة للمناطق التابعة لمحافظة الجاهراء، ولمدة 5 سنوات. وأوضحت الشركة أن العائد المتوقع من المناقصة يُقدر بنحو 10٪ طبقاً لظروف العمل، موضحة بأن العقد لم يتم توقيعه بعد.

والتجدير ذكره أن "السلام"، المُدرجة ببورصتي الكويت ودبي، سجلت خسائر بقيمة 75,2 ألف دينار بالتسعة الأشهر الأولى من 2018، مقابل أرباح بنحو 271,2 ألف دينار لخمس الفترة من عام 2017. وأنهى سهم الشركة جلسة أمس مُستقراً عند سعر 32 فلساً، فيما لم يشهد السهم أي تعاملات ببورصة دبي.

تصفية زميلة لـ "إنجازات العقارية"

وشطبها من السجل التجاري

أعلنت شركة إنجازات للتنمية العقارية عن قيام إحدى شركاتها الزميلة بعقد عموميتها العادية وغير العادية الثلاثاء، حيث تم الموافقة على تصفية الشركة وشطبها من سجل الشركات التجارية. وقالت "إنجازات" في بيان للبورصة، إن العمومية وافقة على قرار الشطب بنسبة 85٪. وأوضحت "إنجازات" في البيان، إن المعلومة السابقة لا يوجد لها أثر جوهري على المركزي المالي للشركة.

وكانت أرباح "إنجازات" ارتفعت 13,5٪ في 2017، مقابل أرباح بقيمة 3,53 مليون دينار في عام 2017.

"اكتتاب" تقلص خسائرها 59٪

أظهرت البيانات المالية السنوية الأولية لشركة اكتتاب القابضة تراجع خسائر العام الماضي بنسبة 58,7٪ مقارنة بخسائر عام 2017. وبحسب نتائج الشركة للبورصة بلغت خسائر الفترة 586,24 ألف دينار (1,93 مليون دولار)، مقابل خسائر عام 2017 البالغة 1,42 مليون دينار (4,68 مليون دولار). وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن الخسائر السنوية تعود إلى تحقيق خسائر استثماريات في العام الماضي. وعلى المستوى الفصلي، بلغت خسائر الشركة في الربع الرابع من العام الماضي 184,27 ألف دينار، مقابل خسائر بقيمة 880,47 ألف دينار للفترة المماثلة من عام 2017، بتراجع للخسائر نسبتها 79,1٪.

كانت "اكتتاب" مُنبتت بخسائر قيمتها 401,97 ألف دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام الماضي، مقابل خسائر بقيمة 539,53 ألف دينار للفترة ذاتها من عام 2017، بتراجع في الخسائر بنسبة 25,5٪.

لصالح شركة Daewoo E&C في الشريعة المتوافقة مع الشريعة KIB مدير تمويل مشترك بـ 200 مليون دولار



جانب من توقيع اتفاقية التمويل المشترك

هذه التسهيلات المالية المشتركة تأتي في إطار النظرة الاستراتيجية للبنك الرامية إلى تقديم الحلول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لكبار العملاء المشاركين في تنفيذ مشروعات التنمية الكبرى في دولة الكويت والمنطقة". وأضاف خديري، "تمثل هذه الصفقة إضافة جديدة لسجل الإنجازات البارزة والتاريخ الحافل لـ KIB في تقديم

المساندة والدعم إلى الشركة لتنفيذ مشروعاتها المالية في دولة الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي. تم توقيع الاتفاقية في حفل أقيم في دبي مؤخرا بحضور الإدارة العليا لشركة Daewoo E&C. وقال نائب المدير العام لإدارة المصرفية التجارية ورئيس الإدارة المصرفية الدولية بـ KIB محمد خديري، "إن مشاركة KIB في

يشترك بنك الكويت الدولي "KIB" بصفته مدير الترتيب الرئيسي في الشريعة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 200 مليون دولار، لصالح شركة Daewoo E&C والممتدة على مدار عامين، وذلك بالمشاركة مع عدد من البنوك الدولية والإقليمية. وتهدف هذه التسهيلات إلى تقديم

الكويت في المركز الأول بعدد الشركات الخليجية العاملة في دبي

والعطور وقطع غيار السيارات. ونقل التقرير عن مدير إدارة التسجيل التجاري في الدائرة الاقتصادية بدبي وليد عبدالمكوك قوله أن الأرقام تعكس الجاذبية التي تتمتع بها الإمارة على المستوى الإقليمي والعالمي حيث توفر بيئة محفزة للأعمال مدعومة بمنظومة إجراءات عصرية ومتكاملة الأمر الذي يوفر الوقت والهدد على مجتمع الأعمال. و أكد عبدالمكوك أن البيئة التشريعية الحديثة في دبي تتيح لرجال الأعمال العمل بحرية والاستفادة من الفرص الواعدة التي تزخر بها

دبي - كونا، كشفت الدائرة الاقتصادية في دبي، أمس أن الكويت تحتل المركز الأول بعدد الشركات الخليجية العاملة في دبي وبنسبة 63,3 بالمئة تليها السعودية بنسبة 23,3 بالمئة. وأضافت الدائرة في تقرير لها أن الشركات الشريعة الإسلامية من دبي بلغت حوالي 520 شركة من إجمالي 833 شركة خليجية عاملة في دبي حتى نهاية العام الماضي. وأوضح التقرير أن أغلب فروع الشركات الكويتية العاملة داخل الإمارة متخصصة في مجال المطاعم والأغذية

الأسواق المحلية والإقليمية المحيطة بالإمارة. وأشار إلى البيئة التجارية المريحة للمستثمرين في دبي مؤكداً دور المستثمر الخليجي والأجنبي في الأسهم بمشروعات التنمية الاقتصادية لإمارة دبي. واعتبر التقرير أنه يمكن للاستثمار الأجنبي من خلال فتح فروع في الإمارة أن يسد الفجوة في الموارد والإمكانات غير المتوفرة ويوسع من القاعدة الاستثمارية كما يمكن بواسطته أو بتماسه لرووس الأموال المحلية أن يزيد الإنتاج.